التغيرات السوسيو -ديمغرافية في المجتمع الجزائري و انعكاسها على تأخر سن الزواج
Socio-demographic changes in Algerian society and their impact on the late age of marriage

رحيمة شرقي ، محمد صالي ، عمر طعبة
جامعة قاصدي مرباح -ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019/09/03 ؛ تاريخ المراجعة : 08/ 12 /2019 ؛ تاريخ القبول : 2020/03/31

ملخص :

لقد اهتم الكثير من العلماء و المنظرين بنظام الزواج وذلك بسبب التغيرات الواضحة التي طرأت على أهدافه وطبيعته وبسبب المشكلات والتحديات التي يواجهها نتيجة التحولات السوسيوثقافية والاقتصادية و والتكنولوجية... التي تتعاظم عاما بعد آخر ولقد عكست التغيرات التي ظهرت على المجتمع الجزائري الكثير من الآثار السلبية على مختلف مجالات الحياة وخصوصا على منظومة القيم و على بنية الزواج

و لعل من أبرز التغيرات التي مست بنية الزواج موضوع تأخر سن الزواج يطرح معه في هذا العصر مجموعة من التساؤلات المنطقية و المعقولة التي تحتاج إلى إجابات علمية و موضوعية باعتباره من المفاهيم الغريبة و الغير مألوفة إلى عهد قريب في المجتمع الجزائري هذا الأخير الذي يعد من المجتمعات المحافظة بالنظر إلى استمرار التمسك القوي و التشبث العميق بالتقاليد الموروثة و القيم الدينية المتداولة المتجذرة في عمقه، أن تخلق مساحة واسعة للنقاش بين أهل الاختصاص و غير المختصين على اعتبار أنها تدخل في إطار الثورات الجديدة على مستوى التمثلات المفاهيمية و القيمية لدى الأفراد و الجماعات. لذا جاء هذا المقال ليتناول تحليلا اجتماعيا و ديمغرافيا لتغيرات المجتمعية و انعكاسها على تأخر سن الزواج و الخصوبة في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاح : سن الزواج، تأخر سن الزواج ؛ تغير اجتماعي ؛ تغيرات ديموغرافية ؛ تغيرات سوسيو -ثقافية.

Abstract:

Many scientists and theorists have been interested in the marriage system because of the obvious changes in its goals and nature, and because of the problems and challenges it faces as a result of sociocultural, economic and technological transformations ... which are increasing year after year. Different areas of life, especially the values system and the structure of marriage Perhaps one of the most significant changes that touched the structure of marriage is the subject of the delay of marriage age with it poses a set of logical and unfamiliar concepts until recently in the Algerian society, the latter of which is a society Considering the continuing strong adherence to and deep attachment to the traditions inherited and religious values traded deep in its depth, To create a wide area for discussion between specialists and non-specialists as they fall within the framework of new revolutions on the level of conceptual and value representations of individuals and groups. Therefore, this article deals with social and demographic analysis of societal changes and their impact on the late age of marriage and fertility in Algerian society.

Keywords: The age of marriage, Delayed marriage age, Socio-cultural changes; socio-cultural changes.

- تمهيد:

يعد موضوع التغير الاجتماعي من الاهتمامات الرئيسية لكثير من العلماء، فهو ميزة أساسية تتميز بها نشاطات ووقائع الحياة الاجتماعية بل يعد التغير ضرورة حياتية و فطرية للمجتمعات الإنسانية فهو سبيل بقائها ونموها، فبه يتهيأ لها التكيف مع واقعها، و يتحقق لها التوازن و الاستقرار في أبنيتها وأنشطتها، و لما كانت مؤسستي الأسرة و الزواج أقدم المؤسسات و الأعرق و الأبقى من بين جملة المؤسسات التي يقوم عليها المجتمع البشري و المحور الرئيسي للحياة الإنسانية و الاجتماعية إلا أنهما قد تعرضتا لموجات التغير المستمر من ناحية التكوين ،و التوجهات و الحجم و تعدد أشكال العلاقات و التفاعلات والارتباطات فيهما و لاسيما داخل المجتمع الجزائري الذي شهد تغيرات عديدة و على جميع الأصعدة الاجتماعية و الثقافية و القيمية..إلخ كل هذه العوامل و غيرها ساهمت في تغيير النظرة إلى نظام الزواج و بالتالي انعكست بدورها على تأخر سن الزواج و لهذا جاء هذا المقال ليبحث عن التغيرات السوسيو-ديمغرافية داخل المجتمع الجزائري و ما علاقتها بتأخر سن الزواج؟ و ماهي انعكاسات تأخر سن الزواج على معدل الخصوبة في المجتمع الجزائري؟

أولا:سن الزواج في المجتمعات العربية الريفية و الحضرية:

1- سن الزواج في المجتمعات العربية الريفية: يعتبر سن أول زواج حدثا غير متجدد، و متوسط السن عند أول زواج مؤشرا رئيسيا لقياس مدى تقدم أو تأخر سن الزواج ؛لذلك فهو مرتبط بشكل كبير ببداية مرحلة الإنجاب عند المرأة ،خاصة في المجتمعات العربية التي يرتبط فيها مفهوم الزواج فيها بالإنجاب ،فكلما تزوجت المرأة في سن مبكرة كلما بدأت في عملية الإنجاب مبكرا.ويختلف سن الزواج في المجتمعات البشرية وفقا لمعايير اجتماعية و ثقافية ، دينية كما يمكن للقوانين الوضعية أن تساهم في تحديد السن المناسب للزواج غير أن زواج الولد أو البنت يرتب لهما أثناء بلوغهما و نضجهما الجنسي، و عادة ما يعتبر الولد مؤهلا للزواج عند ما يبلغ **20** سنة من العمر و تعتبر الفتاة مؤهلة للزواج عند ما تبلغ **18** سنة من العمر[1].يبدأ سن الزواج بعد سن النضج البيولوجي بكثير أو قليل تبعا لظروف الشخص المقبل على الزواج ، وفي استطاعة الشخص أن يختار من يتزوجه سواء كان مماثلا له في السن أو أكبر أو أصغر في الحدود الشرعية ،و سن الزواج المسموح به قانونيا في المجتمع العربي هو **(18)** سنة للفتى و **(16)** سنة للفتاة [2] و لكن يلاحظ أنه كثيرا ما يحدث انتهاك لهذه القوانين و خاصة في المناطق الريفية حيث يتم زواج الفتيان و الفتيات دون سن الزواج بكثير ،" حيث تقر التقاليد أن تتزوج الفتاة عندما تصل سن البلوغ ، ومع ذاك فان الحالة لا تقاس بالسنين و تخضع لمرونة كبيرة ، و لقد كانت الفتيات تتزوجن في سن التاسعة أو العاشرة و من الناحية الواقعية ، لا توجد إجراءات شرعية تمنع هذا النوع من الزواج[3]، استنادا إلى أن الرسول (ص) عقد على عائشة و هي بنت **6** سنوات ودخل بها و هي في التاسعة،و لهذا يقول الداعية الإسلامي محمد عمارة انه ليس من الممكن تحديد سن الزواج، لأن معيار صلاحية الفتاة للزواج هو البلوغ ، لأن المراد من الزواج الإنجاب ، واقترح أن تكون السن الدنيا **15** سنة للفتاة و**18** سنة للرجل[4].**ففي المجتمع المصري** لوحظ منذ قرن مضى أن كثيرا من النساء يتزوجن في سن **12** أو **13** سنة، أما الفتيات اللاتي يظهر عليهن النضج مبكرا فيتزوجن في سن العاشرة و تظل نسبة قليلة دون الزواج بعد سن السادسة عشر من أعمارهن.والواقع أن النسق الذي يسمح بالزواج قبل سن البلوغ يلاءم النسق الذي يجعل للكبار سلطة كبيرة على اختيار الحر للذكور و لذلك فان إجراء الترتيبات الزواج في سن مبكر بقدر ما تسمح به الظروف إنما هو لمصلحة الكبار الذين يرغبون في التمسك بالنسق التقليدي للأسرة. ويعد الزواج المبكر هو الزواج المفضل أيضا في المجتمعات الريفية، فالشخص دائما يشعر أن الأبناء عزوة و يرغب في تزويجهم قبل موته و لهذا يتزوج مبكر، و يحدث الزواج المبكر تقريبا من 16 الى 18 سنة بين الجماعات الأكثر تقليدية و التي لم تصلها بعد الخدمات التعليمية أو تلك التي لم تقبلها، فالزواج المبكر يتناسب مع طبيعة الحياة الريفية و مع الملكية و مع المسؤولية الأسرية عن النشاط الاقتصادي سواء كان نشاطا رعويا أو زراعيا الأمر الذي لا يتطلب من الشخص استعداد

ماديا بصفته الشخصية وبالتالي لا يؤخر زواجه و عادة ما يدفع الأب لابنه المهر و يتكفل بكل التجهيزات المتعلقة بالزواج[5].و سن الزواج المسموح به قانونا في المجتمع المصري هو **18** سنة للفتى و **16** سنة للفتاة، و لكن يلاحظ أنه كثيرا ما يحدث انتهاك لهذه القوانين و خاصة في المناطق الريفية، حيث يتم زواج فتيان و فتيات دون سن الزواج بكثير عن طريق استخراج شهادة **"تسنين"** و الادعاء بفقد شهادة الميلاد الأصلية[6].ويذكر الشرجبي:"أن البنى الاجتماعية التقليدية و التي لا توفر فرصا كبيرة للحراك الاجتماعي ، تؤدي إلى تدني مستويات طموح الأفراد في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، و هذا ما يفسر ارتفاع معدلات الخصوبة في أوساط الفئات الاجتماعية الفقيرة و المهمشة اجتماعيا في المجتمعات التقليدية،فالأزواج و الزوجات يعرفون سلفا أن أبنائهم و بناتهم سوف يرثون مكانتهم الاجتماعية و لا يمكن أن يحققوا حراكا اجتماعيا صاعدا، لذلك فإنهم ينجبون أعداد كبيرة من الأبناء و يميلون إلى تزويجهم في سن مبكرة ، و لا يهتمون بتوفير خدمات تعليمية و صحية و تدريبية لأبنائهم لأنهم يعتقدون أن أبنائهم مهما حققوا من إنجازات فإنهم سوف يظلون في مستويات اجتماعية متدنية"[7].

و في دراسة أجرتها فوزية دياب توصلت إلى أن:

- الزواج المبكر يعتبر ذا مكانة و قيمة عاليتين عند أهل الريف، و هذا يعود إلى بساطة الحياة الريفية و ندرة التخصص و تقسيم العمل فيها و انخفاض مستوى المعيشة و قناعة الناس بضروريات الحياة.
- تفضيل الزواج من الأقارب في الريف يدل على أن هذا النمط من الزواج له قيمة كبيرة عند الريفيين[8].

و من خلال الدراسة التي أجرتها ناهد عبد الفتاح حول العلاقة بين الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للأسرة و السلوك الإنجابي للمرأة **في قرية جحفية**، فقد خلصت الباحثة إلى نتيجة أن الزواج المبكر سواء للذكور أو الإناث من السمات و الخصائص الاجتماعية البارزة في هذه القرية، حيث يتبين أن متوسط السن عند الزواج بالنسبة للجنسين منخفض، حيث أن الزواج البكر للإناث يمثل قيمة اجتماعية عالية يحرص عليها القرويون لاعتبارات اجتماعية و ثقافية كالعفة، و أواصر القرابة، و بسبب نقص التعليم فإن المرأة تتزوج في سن مبكر و هذا من العوامل المؤدية إلى ارتفاع معدلات الإنجاب[9].وتعتمد المكانة، والدور الاجتماعي للمرأة الريفية" على المراحل العمرية لها بحيث يتأثران بانتقال المرأة من مرحلة، ووضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي أخر، فمكانة الزوجة أعلى من مكانة الفتاة الشابة أو الطفلة، ومكانة المرأة التي أنجبت اعلي من المرأة التي لم تنجب بعد، وهكذا إلى أن تصل المرأة إلى مرحلة الشيخوخة، التي تمثل تحررا من جميع القيود الاجتماعية التي يفرضها المجتمع الريفي[10] و تتميز المراحل العمرية المختلفة للمرأة البدوية ببعض الحقائق، التي تتبع المرحلة العمرية، فهي لا يحتفل بها عند ولادتها كما يتم الاحتفال بالرجل (الذكر) عند ولادته، وذلك تبعا للنظرة التقليدية المتمثلة بأهمية المولود (الذكر) في زيادة الفروع القبيلة، و استمراريتها وقوتها ومكانتها، ولاحقا في مرحلة المراهقة تكون الفتاة مؤهلة لإدارة شؤون المنزل، ومساعدة والدتها، لتتحمل معها المسؤولية، وتكتسب الخبرة مبكرا، وتتميز مرحلة الزواج للفتاة بخاصية تكاد تكون شبه عامة في المجتمع الأردني، وهي الزواج من الأقارب، فاستشارة الفتاة كانت تختلف حسب مكانة الفتاة كأن تكون ابنة الشيخ أو أخته، أو ابنة رجل ذي مكانة عالية في قبيلته، أما الفتاة الأقل شأنا ففي الغالب لا تـــتم استشارتها.ويتمثل الدور الاجتماعي الرئيسي للمرأة الريفية في مرحلة الأمومة بالتنشئة الاجتماعية للأبناء بشكل كامل دون مشاركة الأب، حيث تقوم بتربيتهم وإكسابهم العادات، والتقاليد البدوية الأصيلة، التي تجعل منهم أبناء قادرين على الحياة البدوية ضمن البيئة الصحراوية الثابتة وعندما تصل المرأة البدوية إلى مرحلة الكبر في السن، تكون قد وصلت إلى أعلى مكانة اجتماعية، وأعلى قدر من الحرية في المجتمع البدوي، حيث تتحرر من ممارسة الأعمال اليومية التي كانت تقوم بها، و تمنحها حرية الجلوس مع الرجال والحديث وإبداء الرأي، وتمتاز المرأة البدوية بعدد من الخصائص التي تزيد من فرصها في الزواج، ومن أبرزها القدرة على إدارة شؤون المنزل والأسرة، والصلابة الجسدية

والقوة العاطفية، والذكاء، والتحلي بصفات الكرم وحسن الضيافة[11].أما في المجتمع الريفي المصري فإن من العادات و التقاليد التي تمسك بها أبناء بادية سيناء الزواج المبكر للجنسين، و يتم تزويجهم قبل بلوغ السن المشرعة في الإسلام **(17عاما)** حيث يتم تزويج الفتاة في عمر**15** عاما و عليها أن تكون زوجة ملزمة بكل مستلزمات الزوجية في هذه السن و هي لا تزال منقوصة الوعي و الإدراك للقيام بهذا الواجب الصعب في الوقت الذي تحتاج هي لمن يرعاها و يعتني بها، و يترتب على ذلك خروجها من المدرسة و عدم إكمال تعليمها إذا كانت في المدرسة.و يقولون في أمثالهم (العِرض ما بين حمى بالسيف) لأن الزواج ستر للمرأة و حفظ لها و لو فاتها قطار الزواج فلا يمكن أن يحمى عرضها بسيفه، فالزواج وحده هو الذي يسترها و يصون عرضها و المثل يضرب في الحث على الزواج المبكر، لكن هذه الظاهرة بدأت في التناقص؛ بسبب عزوف الشباب البدوي عن الزواج بسبب البطالة و الفقر و عدم وجود موارد للرزق؛ مما أدى إلى أن البنات أصبحن يتزوجن في سن 18عاما، و هذا الزواج المبكر أدى إلى أن المرأة تكثر في الإنجاب؛ مما يؤدى إلى تدهور صحة المرأة على مدى الأعوام في ظل عدم وجود متابعة لصحة المرأة في البادية و اعتمادها على التطبيب الشعبي بالأعشاب و الاعتماد على الداية البدوية التي تقوم بعملية الولادة في المجتمع البدوي بسيناء، و لا يلجأ البدوي إلى الذهاب بالمرأة إلى المستشفى إلا في أضيق الحدود في حالة الخطر و التعرض للموت[12].أما في **المجتمع اليمني** إن التغير الذي طرأ على نظام الزواج يمتد ليشمل مسألة سن الزواج، فلقد كان الزواج في سن مبكرة من القيم الاجتماعية السائدة و التي كان يحرص عليها الأهل لاعتبارات دينية و أخلاقية، و رغم أن المشرع اليمني قد حدد السن القانونية للزواج في المادة **(15)** من قانون الأحوال الشخصية و بما نصه **"لا يصح تزويج الصغير ذكرا أو أنثى دون بلوغ خمسة عشر سنة، إلا أنه يحدث أحياناً و بخاصة في الأرياف أن يتم زواج الفتاة دون هذه السن"**[13].و لا شك أن للزواج المبكر تأثيرات سلبية على المجتمع و الأسرة و المرأة، بالإضافة إلى آثاره السلبية على التركيب الاجتماعي – السكاني إذ يؤدي إلى الإنجاب المبكر و المتكرر و بالتالي ارتفاع معدلات الخصوبة و كبر حجم الأسرة ، و لقد كانت مبررات حدوث الزواج المبكر في المجتمع اليمني في فترات ماضية قوية، فالتعليم لم يكن متوافراً، بالإضافة إلى قلة الوعي لدى المتزوجين الصغار و عدم إدراكهم للمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، كما أن هيكلية الأسرة من حيث البناء و الوظيفة استدعت حدوثه لحاجة الأسرة إلى الأبناء و زوجات الأبناء للعمل معاً[14].و لا شك أن التحولات المادية و الثقافية التي شهدها المجتمع اليمني و تنامي عوامل التحضر و التحديث قد أدت إلى ارتفاع نسبي في سن الزواج و هو تحول فرضته الظروف الاجتماعية المتغيرة في المجتمع و الأسرة مع انتشار التعليم و خروج المرأة إلى العمل، إلا أن وجود حالات الزواج للإناث في سن مبكرة و خاصة في بعض المناطق الريفية سيظل مرهون بمدى قدرة المجتمع على تجاوز العادات و التقاليد و الأعراف التي تشجعه، إن التغير في نظام الزواج قد ارتبط كذلك بقضية المهور كأحد الشروط اللازمة لإتمام الزواج، حيث كانت المغالاة في تحديد قيمة المهر ظاهرة سائدة في نطاق العديد من الأسر اليمنية التقليدية، و محكوم بطبيعة الأعراف و التقاليد السائدة ضمن الوسط الاجتماعي و بنمط السلطة الأبوية[15].أما في **المجتمع العراقي** فان سن الزواج و حتى بدايات أواسط القرن العشرين وخصوصا في المجتمع الريفي ظل تواطئه إلى الحد الذي تزوج فيه البنت بعد اجتيازها التسع سنين أو وصولها لسن النضج البيولوجي، بينما يبلغ عمر الولد عند الزواج الثانية عشرة أو الثالثة عشرة و أكثر، بل إن الكثير من الأسر، حتى بعد أن أصبح القانون يلزم الأهل بعدم تزويج البنت أو الولد إلا بعد بلوغهما السن القانونية، كانت تحتال بطرق شتى لتزويج أبنائهم قبل هذا السن و لعل أكثر هذه الطرق شيوعا هو تنظيم عقد الزواج على يد (السيد) دون الرجوع للمحاكم الشخصية لتسجيل هذا الزواج – أو اللجوء إلى إظهار شهادة تسنين لغرض تكبير عمر كل من الولد أو البنت وصولا إلى السن القانونية التي ينعقد فيها الزواج[16]. **أما في المجتمع الجزائري** فالزواج في المجتمع الريفي كان يعبر عن الخصائص السسيو- ثقافية للمجتمع الجزائري في الماضي القريب حيث تبرز نمط الزواج التقليدي الذي يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية لإعادة الإنتاج البيولوجي و الاجتماعي، و المحافظ على نظام الأسرة الممتدة و المكرس لسلطة رئيس الأسرة و ذلك على ضوء ما تنظمه وتحدده العادات و التقاليد، يأخذ هذا النمط من الزواج شكل ينفي المجتمع الجزائري، "عند القبائل

يأخذ الخط الأموي الزواج (بابنة الخال)، أما عند العرب فيتبع الخط الأبوي الزواج (بابنة العم)، و يعتبر كتخطيط للإنتاج و الحفاظ على الميراث من الضياع، كما أنه يحفظ التماسك و التضامن داخل الجماعة فأسلوب التنشئة الاجتماعية يهيئ البنت للاضطلاع بأدوار الزوجة عندما تصل إلى سن التاسعة و عندما تبلغ الثانية عشر يستعد أهلها لتزويجها[17] ، و في دراسة عن الإنجاب اهتمت **دراسة المطيري** بخصائص سكان البادية الاجتماعية و الاقتصادية و مستويات الخصوبة و العوامل المؤثرة فيها و خلصت إلى أن متوسط أعمار الزوجات في البادية يصل إلى **35** سنة و أن **52** بالمئة من الزوجات تزوجن قبل بلوغهن سن **18**سنة[18]، و كانت الفتاة على وجه التحديد و نظرا لزواجها في سن مبكر لم يكن يسمح لها بالاختيار، بل الوالدين و الأقارب هم المسئولون عن عملية اختيار الشريك و يكون ذلك بناءا على مقاييس و معايير المجتمع الذي يعيشون فيه، وكانت الفتاة تختار على أساس مهارتها في الأعمال المنزلية كطهي الطعام و العجن وحلب الماشية و الحياكة و غيرها من الأعمال و كذلك إلى حسن تدبيرها الاقتصادي، كما كان يتم اختيار للزواج في دائرة القرابة[19]

2-سن الزواج في المجتمعات العربية الحضرية: سن الزواج في المجتمعات العربية الحضرية، و يبدو أن سن الزواج المبكر ينطوي على مفهومين، سن الزواج المبكر من الناحية الاجتماعية أو الثقافية للمجتمع و هذا السن تحدده متغيرات عديدة منها الدين و الأعراف و القيم الاجتماعية و هو أكثر ما ينطبق على الحياة الاجتماعية في المجتمعات الريفية و غالبا ما يسود المفهوم القانوني للزواج المبكر في المجتمعات الحضرية و الذي يكون في غالب الأحيان معتمدا على أسس موضوعية وعقلانية . إلا أنه و نتيجة للتغيرات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية العالمية و المحلية ، ارتفع سن الزواج و خاصة في المناطق الحضرية ، فأعداد كبيرة من الشباب يلحقون بالتعليم بمراحله المختلفة ، وتستغرق بعض أنواع التعليم سنوات عديدة ، لابد أن تتعقبها فترة من الاستقرار المادي و الاستعداد للزواج مما يجعل سن الزواج في الوقت الحالي يتراوح بين **(23 -28)** سنة للفتيات و**(27 -34)** سنة بالنسبة للشباب[20]،من المتعارف في أكثر المجتمعات وجود حد أدنى لسن الزواج، بحيث لا يسمح بالزواج دونه ،و قد حدد هذا الأساس العمري بشكل يتوافق مع البلوغ الجنسي ، أو بما يتقدم أو يتأخر عنه بوقت يسير، و لعل الفطرة الإنسانية تقضي بإشباع هذه الحاجة في حدود ماهو متعارف عليه اجتماعيا ، دينيا، ثقافيا ، فبالإضافة إلى البلوغ الجنسي حتى يتم الزواج ، لابد من تحقق البلوغ و النضج الاجتماعي و الاقتصادي أيضا ، و إذا كان البلوغ الجنسي مرتبط بالعوامل البيئية أو المنطقة التي ولد فيها الفرد – فسن البلوغ في المناطق الشمالية مختلف عنه في المناطق الجنوبية-" فان البلوغ الاقتصادي يتحقق عندما يتمكن الفرد من الإنتاج بالمعنى عام للكلمة، بحيث لا يبقى معتمدا على الآخرين، فيسهل عليه تأمين نفقاته و نفقات أسرته"[21] و يتحقق البلوغ الاجتماعي عندما يمتلك الفرد نضجا و وعيا كافيا بالقواعد والقوانين الاجتماعية و اتخاذ القرارات وتحمله للمسؤوليات سواء كانت شخصية أو أسرية ...من وجهة نظر القانون و العرف و الدين. و في دراسة أجرتها سامية الساعاتي حول سن الزواج توصلت إلى أن **52%** من الطلبة يفضلون الزواج في سن **25-30** و**48%** يفضلون الزواج في سن **30-35**سنة وهذا يشير إلى الميل نحو الزواج المتأخر نسبيا، أما الريفيين الذين وصلوا إلى التعليم المتوسط فإن **52%** يفضلون الزواج بين سن **20-25**سنة، و**44 %** يفضلون الزواج في سن **25-30**، أما بالنسبة للإناث فإن **88%** من الحضريات تفضل الزواج بين **20-24**سنة أما الريفيات فيفضلن الزواج بين **16-20**سنة و بالنسبة للإختيار فإن **96%** من الطلبة الحضريين يفضلون الإختيار الشخصي في حين فضل هذه الطريقة **28%** من الطلبة الريفيين، كما رفض الطلبة الحضريون اختيار الزوجة عن طريق الوالدين في حين أيد ذلك **72** % من الطلبة الريفيين، كما أيد **32%**من الحضريين اختيار الزوجة من الأقارب و من زميلة الدراسة في حين أن **88%** قد فضلوا زواج الأقارب[22]. و بشكل عام يتحدد سن الزواج في كل مجتمع وفقا للشروط البيئية و الاجتماعية والاقتصادية،و الثقافة الخاصة بهذا المجتمع ، و إذا كان سن الزواج يختلف من بيئة إلى أخرى ، و من مجتمع إلى أخر فانه يختلف أيضا في المجتمع الواحد و لا يبقى على ثباته[3]23 تعد ثقافة المجتمع من أهم أسباب تعيين سن الزواج، ولعل أغلب المختصين في شؤون الأسرة ،يعتقدون بأنه لا إمكانية من الفرار من ارتفاع سن الزواج ،باعتبار أنه

أحد ضرورات الحياة المدنية في المجتمعات النامية أو التي هي في مرحلة النمو، غير أن القانون أوجب ألا يقل سن الزواج عند العقد عن **18** عاما بالنسبة للرجل و عن **16** عاما بالنسبة للمرأة و لو تابعنا الوضع في المجتمعات العربية نجد أن هناك ارتفاعا مستمرا في سن الزواج لكل من الذكور و الإناث و قد يرجع هذا إلى انتشار التعليم و تأخر النضج الاقتصادي بالنسبة لكل من الذكر و الأنثى و قد يرجع أيضا إلى ارتفاع تكاليف المعيشة و تفشي أزمة الإسكان و إصرار الزوجين على المعيشة المستقلة، و بنظرة عامة يمكن القول بأن الزواج المبكر بالنسبة للرجل (قبل الثلاثين) هو الأمر الشائع في **المجتمع المصري**، و أن الزواج المبكر للفتاة مازال شائعا و خاصة في الريف، ففي عام **1952** كان متوسط سن الزواج للفتى حوالي **25** سنة و للفتاة حوالي **20** سنة و في عام **1980** أصبح المتوسط حوالي **29** سنة للفتى و **22** سنة للفتاة كما يمكن القول بأن زواج الرجل بأكثر من واحدة أخذ في النقصان بين المتعلمين حتى أنه يكاد يختفي في الزواج بأكثر من زوجتين، أما الآن فأصبح سن الزواج يتجاوز في المتوسط **35** سنة للفتى و**30** سنة للفتاة[24].و قد أدت التحولات المجتمعية في **المجتمع العراقي** (التحضر و التصنيع و ارتفاع المستويات الثقافية) إلى إحداث انخفاض نسبي في معدل هذه الزيجات تكمن في رغبة الشباب و الشابات في إكمال تعليمهم، فضلا عن ان العوامل الأخرى المتعلقة بظروف المجتمع و صعوبات الحياة الاقتصادية تضغط على الأفراد باتجاه تأخير سن الزواج وخصوصا في المناطق الحضرية[25].

أما في **المجتمع الأردني** ساهم ارتفاع المستوى التعليمي للسكان في الأردن في تأخر السن عند الزواج و بالذات للإناث، فارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم يؤدي إلى تفضيل التعليم على الزواج و بالذات للإناث لان الزواج قد يحد من التحاقها بالتعليم في غالب الأحيان، و لعل المؤشرات التعليمية تعكس ذلك، فقد كانت نسبة الذكور الملتحقين بالتعليم في الفئة العمرية **15-19** عاما بنسبة **63.5%** من إجمالي الذكور في نفس الفئة العمرية سنة **1979** ارتفعت إلى**73.7%** سنة**2004**، أما الإناث و بنفس الفئة العمرية فقد ارتفعت من **52.8%** إلى **77.5%** لنفس الفترة، أما الفئة العمرية **20- 24** سنة فقد كانت نسبة الذكور الملتحقين بالتعليم من إجمالي الذكور في نفس الفئة **14.2%** سنة **1979** ارتفعت إلى **26.7%** سنة2004، أما الإناث فقد ارتفعت من **9%** إلى نحو**27%** بنفس الفئة و الفترة الزمنية، من جهة أخرى يعتقد أن الشباب المتعلمين تعليما عاليا يعزفون عن الزواج بفتيات من نفس المستوى التعليمي و تفضيلهم الارتباط بفتيات من مستويات تعليمية اقل، أو العكس ذلك، و هو إحجام الفتيات المتعلمات من الزواج من شباب ذات مستوى تعليمي اقل، إضافة إلى ظهور بعض المظاهر الاجتماعية و أهمها المغالاة في طلب المهور العالية و اعتبارها رمزا للمكانة الاجتماعية للفتاة و عائلتها، إضافة إلى المبالغة و المباهاة في المظاهر الاجتماعية المرافقة لحفلات الخطوبة و الزفاف في الصالات و الفنادق و غير ذلك من المظاهر الاجتماعية ذات الكلفة الاقتصادية المرتفعة و التي تعد احد معوقات الإقدام على الزواج[26].و تجدر الإشارة و من خلال ما سبق ذكره على أن سن الزواج في المجتمعات العربية و لاسيما الريفية منها هو سن واحد بالنسبة للفتاة أو الفتى على حد السواء و إن وجدت بعض الاختلافات البسيطة، و هذا يدل على التشابه في البنى الاجتماعية و الثقافية لهذه المجتمعات و التي تؤكد على أنها تحمل نفس الخصائص السوسيو ثقافية، أما في المجتمعات الحضرية فإن الأمر يختلف إذ أن نفس الأسباب تكاد تتشابه إن لم نقل متشابه إلى حد كبير في ارتفاع سن الزواج في الكثير من المجتمعات العربية و لاسيما من خلال موجة التغير التي ألت بالمجتمعات العربية و ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها ظاهرة تأخر سن الزواج.

ثانيا –التغيرات السوسيو-ثقافية و الديمغرافية في المجتمع الجزائري:

1- التغيرات الديموغرافية في المجتمع الجزائري: يشكل السكان في أي مجتمع الدعامة الرئيسية التي تجسد الحياة الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية و ذلك نظرا لدور الذي يلعبه أفراد المجتمع في عملية التنمية و التطوير فهم يساهمون بشكل فعال في تنفيذ الخطط و البرامج التنموية سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو تربوية...الخ،و يعرف السكان على أنهم :"عدد الأفراد الموجودين داخل حدود الدولة معينة من المواطنين و الأجانب المقيمين إقامة دائمة(الأساس الواقعي)أو داخلها و خارجها من المواطنين(الأساس النظري)في فترة معينة من الزمن.فالنوع الأول يعني بالسكان المقيمين

فقط داخل حدود الدولة ،أما النوع الثاني فيقصد بها مجموع الأشخاص المنتمين إلى هذه الدولة بغض النظر عن كونهم موجودين أو غير موجودين[27]عند الاستقلال، كان معدّل الخصوبة في الجزائر من الأعلى في العالم، إذ بلغ 8 أولاد للمرأة الواحدة ثمّ انطلقت مرحلة التحوّل الديموغرافي متأخرة عن الجيران؛ وهي خصوصية لا يرجع مردّها إلى سياسات حكومية لتشجيع الولادات، بقدر ما نتجت عن اقتصادٍ ريعيّ سمح عملياً برعاية السكان "من المهد إلى اللحد". وخلال عقدين، انهارت الخصوبة لتلتحق بما هي عليه في تونس والمغرب. لكن منذ العام 2000، شهد الجزائر تطوّراً معاكساً للبلدان المجاورة، إذ عادت الخصوبة إلى الارتفاع. فاحتواء الأزمة والعنف السياسي قد ساهما في ازدياد عدد الزيجات (341 ألف زواج انعقد عام 2009، مقابل 280 ألف عام 2005[28] ويعتبر عدد السكان في المجتمع الجزائري مقبولا إذا ما ربطناه بالفضاء الجغرافي و الملاحظ أنها تأخرت في تبني برامج سياسة سكانية و تفعيلها إلى نهاية السبعينات فالنظرة التي كانت سائدة هي أحسن وسيلة للتنمية. هذا الشعار الذي تبنته الجزائر في الندوة العالمية للسكان في بوخارست رومانيا في سنة 1974 -1974 ليتم لا حقا إعادة النظر في المسألة الديموغرافية و التي مكنت المجتمع الجزائري من تحقيق نتائج ايجابية تجسدت بالخصوص في تراجع المحسوس في مستويات الخصوبة. و يعتبر مؤشر الخصوبة من العوامل الأساسية في تحديد شكل التركيب العمري للسكان و انخفاضه قد يكون له الأثر الايجابي على مستوى النمو الاقتصادي بالنظر الى ارتفاع عدد السكان في سن العمل و انخفاض عدد السكان المعالين؛مما قد يتيح أداء سريعا للنمو الاقتصادي على المستوى الكلي من خلال ارتفاع مستويات الادخار و الاستثمار.فالمتتبع للمعطيات الإحصائية للسكان في الجزائر يلاحظ أن النمو السكاني مر بثلاثة مراحل متباينة أو خمس مراحل ، حسب كيفية تقسيم الفترة التي تتوفر فيها المعطيات الإحصائية التي تتعلق بالسكان[29]

1-2-مراحل النمو الديمغرافي في المجتمع الجزائري:

المرحلة الأولى: و هي مرحلة الركود و التراجع السكاني من 1830و هو بداية الاحتلال لتنتهي سنة 1886 وهي المرحلة التي ظل فيها عدد السكان يتجه نحو التدني باستمرار حتى بلغ 2287000 سنة 1886 بعدما قدر سنة 1830 بحوالي 3 ملايين و يعود ذلك إلى عدة عوامل منها الأمراض و الأوبئة و الحروب الاستعمارية و الثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر بالإضافة إلى انخفاض المستوى الصحي العام و كذلك تدني مستوى معيشة المواطن، و هذا ما يوضحه الجدول رقم(1).أنظر إلى الملاحق

المرحلة الثانية: و هي مرحلة النمو السكاني البطيء و هي تمتد من 1887إلى 1960و هي مرحلة تمتاز بزيادة قليلة للسكان حيث لم يتزايد السكان بدرجة كبيرة و خاصة في الفترة من 1901إلى غاية 1954و تتميز بنمو طبيعي قريب من 1% حيث كانت كل من مؤشرات الولادات و الوفيات مرتفعة[30]، حيث سجلت زيادة تقدر ب4 ملايين نسمة في مدة نصف قرن تقريبا حيث كانت نسبة الزيادة الطبيعية تقارب 0.45% إلى 1.7%و الجدول رقم (2) يوضح ذلك (أنظر إلى الملاحق)

المرحلة الثالثة: و هي مرحلة الانفجار السكاني،إذ تتميز بالنمو السريع للسكان الناتج عن الإنخفاض المستمر في معدلات الوفيات و الإرتفاع في معدلات المواليد حيث ازداد عدد المواليد بعد الإستقلال ، و معدلات الوفيات تماثلت إلى الإنخفاض لأسباب عدة خروج الإستعمار الفرنسي، و توفر الخدمات الصحية ارتفاع معدل الخصوبة نتيجة للزواج المبكر و تحسن الظروف المعيشية، و الجدول رقم (3) يبين ذلك (أنظر إلى الملاحق)

المرحلة الرابعة: والتي بدأت سنة 1985 وستتواصل إلى نهاية سنة 2020 فتتميز بتراجع نسبة النمو الطبيعي للسكان إلى ما كان عليه في الفترة الأولى (1.4بالمئة سنة 2002) نتيجة انخفاض كل من نسبة الولادات ونسبة الوفيات.وهذه المراحل تتحقق حسب ظروف اقتصادية واجتماعية معينة وفقا بما يعرف " بنظرية التحول الديمغرافي.[31] أنظر الجول رقم (4)

1-3-معدل الخصوبة العام: عرف معدل الخصوبة العام في المجتمع الجزائري انخفاضا مستمرا، إذ انتقل من 225.62% سنة 1966 إلى 198.63%سنة 1977، لينتقل بعد ذلك إلى 152.26سنة 1987 لينخفض إلى 77.11% سنة 1998، أي بفارق 131.87% كما انخفض معدل الخصوبة الكلي من 4.4 طفل لكل امرأة في 1992 حتى 2،4 في عام 2002، مما يمثل انخفاضا من طفلين خلال هذه الفترة .وللتذكير، فإن معدل الخصوبة الإجمالي في عام 1970 بلغ ذروته عند 7.8 طفل لكل امرأة، م انخفض إلى 5.4 طفل لكل امرأة حسب الوسط ريفي أو حضري خلال 22 عام. كما تجدر الإشارة إلى أن انخفاض معدل الخصوبة الكلي كان أكبر بالنسبة للمرأة الريفية إذ انخفض ب(-2.8) مقارنة بالمرأة في الحضرية (-1.5) خلال ،1990 الفجوة بلغت ذروتها في عام 1986 إلى 2.6 طفل بين المرأة الحضرية والمرأة الريفية، و يمكن تقسيم مراحل الخصوبة في الجزائر إلى مراحل حيث شهدت المرحلة مابين 1962 و198 بارتفاع شديد في معدلات الخصوبة حيث سجل أكبر معدل مواليد سنة 1963 والذي قدر بـــ52.10%، و بعد ذلك اتجه معدل المواليد نحو الانخفاض، إذ أنه لم يقل عن 40% إلا منذ بداية 1985 حيث قدر المعدل في هذه السنة بـــ39.5 % ويعود ارتفاع معدلات الخصوبة في هذه الفترة إلى خروج المستعمر و استقلال الجزائر و بالتالي فإن الولادات تعني تعويض ما فقد من مورد بشري أثناء الحرب و هذا يعني ارتفاع معدلات الزواج وإعادة الزواج و انخفاض معدلات الطلاق، غير أنه و في الثمانينات فنلاحظ بداية انخفاض معدلات النمو الديموغرافي و الذي يرجع إلى السياسة التي اتبعتها الجزائر وبالأخص البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي سنة 1983 و قد نتج عن ذلك ارتفاع معدلات استخدام موانع الحمل و التي كانت تقدر ب2 % سنة62 لترتفع إلى14% سنة1977 ثم إلى 25% سنة1982، أما سنة 1986 فقد سجل 34.7 % و قد استمر المعدل في الانخفاض إلى غاية 1998 و التي سجل فيها 22.51% [32]،كما اخفضت إلى حد كبير، على التوالي، 7،1-6،0 طفل لكل امرأة بين عامي 1992 و 2002. و حسب الديوان الوطني للإحصاء يكشف عن انخفاض في معدلات الخصوبة حسب الفئة العمرية بين 15-29 سنة، وخاصة في المناطق الريفية. زيادة النسل للمرأة الريفية في سن الـــ 30 عاما من 2.37 طفل لكل امرأة إلى 1.0 طفل فقط خلال الفترة 1992-2002 كما انخفض من 57.8٪ مقابل 41.8٪ في الوسط في المناطق الحضرية[33] و لقد عرف النمو الديموغرافي تطورا باتجاه واضح نحو الانخفاض، منذ العشرينية السابقة، حيث مرت هذه النسبة من 3،21 % خلال السنوات 1966-1977 إلى 1،71 % خلال السنوات 1998-2008. و قد اكتسبت نسبة متوسط العمر قرابة 20 سنة إبان الـــ 30 سنة المنفرطة مقاربة سن 73 منذ 2006. نسبة وفيات الأطفال التي تعدت نسبة 15 % في 1970 انخفض بنسبة 2/3. و قد انتقلت نسبة الخصوبة من 8،3 طفل للمرأة الواحدة سنة 1970 إلى 2،54 طفل للمرأة الواحدة سنة 2004، لا سيما بسبب **الزواج المتأخر** الذي اقترن مع الانتشار التدريجي لاستعمال موانع الحمل[34]،حيث عرف المؤشر التركيبي للخصوبة انخفاضا محسوسا منذ الثمانينات و بالضبط منذ التسعينيات أو العشرية السوداء التي مر بها المجتمع الجزائري في سنة 1970 كان 7.80 طفل لكل امرأة ثم انخفض إلى 6.9 طفل لكل امرأة لينخفض إلى 3.5 طفل لكل امرأة سنة 1995، أما سنة 2002 فقد وصل إلى 2.07 طفل إلى كل امرأة [35].الجدول رقم(5) حيث راحت أرقام كشف عنها المسئول الأول عن قطاع التضامن الوطني الدكتور **جمال ولد عباس** تقرع من جهتها ناقوس الخطر بشأن ارتفاع عدد المسنين في الجزائر مقابل تدن لافت لمعدلات الولادات الجديدة، أن عدد المسنين بالجزائر بلغ العام 2008بـــ3.5 ملايين شخص أعمارهم أكثر من 60 سنة أي ما يعادل 10 بالمائة من السكان، وأشار أن العدد ارتفع بعد أن كان يقدر بـــ 2 مليون شخص العام 1998.و ذكر الوزير أن الرقم سيصل إلى 7 ملايين شخص العام 2030 وأكثر من 10 ملايين مسن العام.[36] إن الأرقام التي تشير إلى توجه المجتمع الجزائري نحو الهرم صدرت عن جهة رسمية بل عن أكثر من جهة رسمية، لقد دقّ الناقوس عندما كشف أنّ معدّل الإنجاب انتقل من 7.1 في سنوات السبعينيات إلى 2.27 فقط في السنوات الأخيرة، وهو معدل مثلما أشار الوزير لا يبتعد كثيرا عن معدّل 2.1 الذي يقدّر فيه دخول المجتمع إلى مرحلة الشيخوخة وعدم القدرة على التجدّد مثلما يحدث في المجتمعات الأوروبية. أملا في فتح نقاش حول ما أسماه "مخاطر الانحدار" الذي عرفته معدّلات الإنجاب بالجزائر في السنوات الأخيرة[37].إن سبب تراجع نسبة النمو الديموغرافي في

الجزائر يعود إلى تراجع الأمية وزيادة الوعي ونسبة التعليم، خاصة بين النساء الريفيات. وتأسف لوجود عوامل أخرى ساعدت على انخفاض المواليد، منها **التأخر في سن الزواج بالنسبة للجنسين**، وكذا الظروف الاجتماعية السيئة التي يعيشها المواطن، منها أزمة السكن والبطالة، وزيادة استعمال موانع الحمل، بالإضافة إلى الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر في العشرية الماضية وقال المتحدث إنه في السنوات الثلاث الأخيرة نلاحظ وجود تزايد طفيف في عدد المواليد بسبب الزيادة في الزواج وارتفاع نسبة النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 25 و35 سنة، وهو سن زيادة الخصوبة.[38]

2-التغيرات السوسيوثقافية بالمجتمع الجزائري: أدى الوجود الاستعماري في السابق إلى اختلال بنية المجتمع الجزائري و بعد الاستقلال حاولت الدولة إدخال تغييرات عليها لجعله أكثر انسجاما مع الحداثة ومتطلبات العصر، لكن التحولات الانتقالية التي مست المجتمع الجزائري أثرت على مختلف مكوناته و أفرزت جملة من القيم لم تكن معروفة في النسيج الإجتماعي نتيجة لما فرضته الأوضاع من سبق متسارع وغير منتظر بعيد عن القيم السائدة في المجتمع حيث لم يستثن هؤلاء المجتمع الجزائري من هذا التطور السلبي، باعتباره شهد سلسلة من التحولات غير المنتظمة التي هزت قوة ودور المؤسسات التربوية والاجتماعية والقانونية داخل المجتمع وحملت آثارا سلبية مست التكوين الاجتماعي والسلوكي للفرد الجزائري[39]، إن مختلف التغيرات و التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري لم تكن لتمر من دون تأثير على الأسرة، فالظروف الجديدة قد انعكست على تطور البنية العائلية مثل تقلص الأسرة الممتدة و انتشار الأسرة النووية و تراجع سن الزواج بالنسبة للجنسين، و انخفاض حجم الأسرة وليس هذا فحسب بل مفهوم نظام الزواج نفسه قد تغير، بالإضافة إلى تعليم المرأة وخروجها للعمل و انتشار وسائل الإعلام، فمجموع التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية التي حدثت في البلاد أدت إلى تحول المشهد الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

2-1-تغير السلطة المكانة و الدور في العائلة الجزائرية: لقد عرفت العائلة الجزائرية تغيرات كبيرة فبعدما كانت عائلة ممتدة تعيش في أحضانها عدة عائلات تحت سقف واحد كما أنها عائلة ذات امتداد أبوي يمثل فيها الأب أو الجد القائد الروحي للجماعة العائلة :"حيث أن النظام الأبوي هو بنية سيكولوجية و اجتماعية و ثقافية، ناتجة عن شروط تاريخية و حضارية نوعية تكونت من مجموع من القيم و الأنماط السلوكية ترتبط بنظام اقتصادي تقليدي له خصوصياته و يشكل واقعا اجتماعيا حيا و ليس مجرد خاصية من خصائص نمط إنتاج معين بالعالم العربي[40] لعل أهم سمات **النظام الأبوي** عموما، وأنموذجه الجديد خصوصا هو قيامه على علاقة السيطرة والخضوع، أو الهيمنة والتبعية بين الرجل والمرأة، أي علاقة "استعباد المرأة"، هذه الظاهرة تشكل العمود الفقري للنظام وبدونها يفقد جوهره الفعلي، فالمجتمع الأبوي مجتمع ذكوري ولا يستطيع تحديد ذاته وهويته سوى من هكذا منطلق لذلك نجده مفعم بالعداء المتجذر للمرأة وكل ما يتصل بها لدرجة أنه ينفي وجودها الاجتماعي ككائن له ذاته وخصوصيته. فالمجتمع الأبوي لا مكانة ولا دور فيه للمرأة سوى لتأكيد تفوق الذكور وهيمنتهم.[41] **أما على المستوى الذهني أو الفكري**، فالنظام الأبوي يتصف بالشمولية والاستبداد ورفض النقد والحوار، حتى أن إحدى مميزاته على هذا المستوى هي الادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة التي لا سبيل إلى رفضها أو الشك فيها أو مراجعتها و نقدها. هناك إذن حقيقة واحدة مطلقة يمتلكها الأب، إن في صورته البيولوجية أو الاجتماعية (على مستوى العائلة/ الأسرة)، أو الرجل عموما في مقابل المرأة، أو الأب في صورته السياسية ممثلا في شخص الحاكم. وفي كل الحالات، نحن في مجال تسود فيه حجة القوة على حساب قوة الحجة.[42] أما من **الناحية الاقتصادية والاجتماعية** نجد أن النظام الاجتماعي التقليدي فقد الكثير من قوته، فمثلا نجد أن هناك العديد من المضامين الجديدة للتغير الاقتصادي والاجتماعي فالأب في وسط الأسرة يقوم بالمحافظة على قيم الأجداد ويحاول توريثها لأبنائه ويكون ذلك في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهذا ما أدى إلى حدوث تغير في النظام التقليدي الذي تسبب في نشوء صراع بين جيل الآباء وجيل الأبناء. وهي المهام والواجبات التي تقوم بها الأم والتي يكون متعارف عليها مـــن قبل المجتمع ،علماً أن الوظائف التقليدية للام إنما هي وظائف منزلية تتعلق بتدبير شؤون المنزل والعناية بالأطفال وتربيتهم والاهتمام بالزوج

وتلبية جميع حاجاته، فضلاً عن خدمة أهل الزوج ولاسيما إذا كان سكن الأسرة سكناً أبويا أي إن الزوجة تسكن في بيت الزوج الأصلي [43]، فالمجتمع يتوقعها إن تؤدي واجبات وأعمال تخدم أسرة زوجها أي الأسرة الممتدة[44]. أما عن **مكانة و دور المرأة في العائلة التقليدية** فيصفها سمير عبده بقوله:"إن المرأة في الأقطار العربية وسيلة لإنجاب الأطفال و إشباع رغبة جنسية و المساعدة في العمل، دون أن تأخذ دورا إيجابيا في تشكيل الحياة الزوجية أي باختصار أن هويتها كإنسان غير موجودة، و هذه الأمور تعود إلى التطبيع الاجتماعي، فقد كرس في الفتاة الشعور بأنها عبء على الأسرة و تأكيد دونيتها بالنسبة للذكور، بالإضافة إلى تكريس تسلط الذكر على الأنثى حتى على الأم في الأسرة العربية كما يتجلى التسلط الأبوي على المرأة في حجبها على الحياة العامة[45] يقول مصطفى بوتفنوشت إن المرأة هي أكبر مؤشر على التطور الاجتماعي و العصرنة، و إذا تحدثنا عن المرأة فنحن في صميم الحديث عن الأسرة و منظومة الزواج و الإنجاب ،[46] فيقول علي حرب في وصف هذه الظاهرة "إننا نعيش خصوصياتنا حتى البداوة وننغمس في عالمنا حتى الثمالة، إننا نستخدم أحدث الأدوات ولكننا نرفض أحدث الأفكار والمناهج، فنتشبث بالأصول حتى العظم على صعيد الخطاب والكلام، لكننا نخرج عليها ونطعنها بالفعل والممارسة، ...و يتابع فيقول نحن عرب مسلمون في ما يتصل بالمقدسات والمحرمات، ولكننا غربيين في ما يتعلق باستيراد الأدوات والسلع والصور والمتع التي توفرها أجهزة السمعي البصري...، أي في كل ما يتصل بمادة الحياة وأسباب الحضارة إن هذه الازدواجية التي يعيشها الإنسان الجزائري والعربي والمسلم عموما تعتبر مشكلة حقيقية وهي التي تعيقه على المبادرة والمبادأة لإنجاز استحقاقاته[47]. تمثل **الأسرة الحديثة** إذن تهديدا للنظام الأبوي بالنظر للتحولات التي تحدثها في مكانة المرأة ووضعها الاجتماعيين حيث أن المستفيد الأول من وضعية التحول من نمط العائلة الممتدة والقبيلة إلى شكل الأسرة الحديثة هي المرأة..... الخطوة الأولى تتمثل في فتح مجال التعليم الحديث أمام المرأة، والثانية في خروجها للعمل، وهي خطوات تحقق للمرأة انتصارا في مجالين حاسمين: يحقق التعليم الحديث إلغاء احتكار الرجل للمعرفة، وبالتالي ادعاءه التقليدي بامتلاك الحقيقة المطلقة أو الواحدة، بينما يحقق الاندماج في سوق العمل كسر قيد التبعية الاقتصادية المرتبط بحاجة المرأة التقليدية إلى معيل وكافل. وهكذا يتعزز الموقع التفاوضي للمرأة بشكل محسوس بإضعاف قبضة الرجل على موردين أساسيين من موارد القوة في المجتمع وهما؛ المعرفة والثروة اللذان يجسدان فرصا لتحقيق استقلال الفكر والفعل، أو الممارسة الاجتماعية بشقيها الرمزي والمادي.[48] ومن الجدير بالذكر أن الظروف والمعوقات الاجتماعية التي كانت تعيشها المرأة ترجع إلى العقلية الثقافية السائدة في المجتمع وهذه العقلية الثقافية هي التي تلزم المرأة على البقاء في المنزل وعدم ممارسة أي نشاط أو عمل خارجه مما يجعل مكانة الرجل في المجتمع أعلى من مكانة المرأة، .... إلا أن هذه الذهنية تغيرت لعوامل كثيرة منها انتشار الثقافة والتربية والتعليم بين النساء وشيوع العمل و إتاحة المجال للمرأة للدخول إلى منافذه وتغير النظرة السلبية إلى حد ما والتي كان يحملها الرجل إزاء المرأة مع محاولة المرأة لإشغال دورين اجتماعيين في آن واحد هما دور ربة البيت ودور العاملة أو الموظفة خارج المنزل[49] ، وهذا التغير الذي طرأ على ظروف المرأة كان منبعثاً من تغيــر الظروف الموضوعية التي كان يشهدها المجتمع العربي بعد السبعينات من القرن العشرين ومع مرور الزمن شهد المجتمع الجزائري عدّة تحوّلات ساعدت على تغيّره كالتحضّر، وتطوّر حركة التصنيع، وخروج المرأة إلى ميدان العمل، حيث أصبح الزوجان يتمتعان بالحرية الكاملة،فبعدما كانا يخضعان للمسؤولية الجماعية للأب والجد أصبح لهما حقّ التصرّف في كلّ أمور حياتهما، وأصبحت المرأة تحتل مكانة مرموقة سواء داخل البيت أو خارجه، وفي هذا يقول جلالي صاري بأنّ تأكيد الأسرة النووية غالبا ما تتبعه ظواهر أخرى، حيث أنّها كخلية أساسية تساعد على تطوّر الأفراد ، وذلك بتأكيد وتثبيت دور المرأة سواء في البيت أو خارجه وذلك بتطوّر الأطفال من حيث مساواة الذكور مع الإناث ، ولابدّ من التأكيد على هذه التحوّلات من حيث المشاركة الملحوظة للمرأة الجزائرية في تطوّر التنمية الشاملة للبلاد، و انطلاقا من هذه الحقائق فإنّ المرأة الجزائرية ليست تلك المرأة التي كانت خاصة للرجل وخاضعة له، وهي ليست تلك الأرملة دون موارد عيش خاضعة لقريب منها مع مجموعة أطفالها يعانون الوحدة والفقر والبؤس، ليست أبدا خاضعة لمحيطها، ليست تلك البنت المرتبطة بأهلها، وفي كلّ هذه الحالات فإنّها تقاس بالرجل، حيث

أنّها تمارس نشاطا داخل المؤسسة سواء أكانت مصنعا أو مؤسسة تعليم أو في التكوين المهني، حيث أنّها بلغت نظريا وعلى الأقل بنفس المرتبة مع الرجل في التحكم في البيئة الخارجية للمنزل.(50)

2-2-الوضع التعليمي و السوسيو-مهني للمرأة الجزائرية بعد الإستقلال:

2-2-1-المرأة الجزائرية و التعليم: بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي سنة 1962 كان وضع التعليم عموما و تعليم المرأة على وجه الخصوص متدهورا للغاية حيث أدت سياسة التجهيل التي مارسها المستعمر طيلة فترة الاحتلال إلى تفشي الأمية بين كافة شرائح المجتمع ، إلا أن وعي النخبة السياسية الحاكمة التي قادت البلاد ،ساهم إلى حد كبير في توسيع التعليم في كافة أنحاء البلاد و كان من ضمن الأولويات تعليم البنات خاصة في المناطق النائية، لذا حظي ملف المرأة في الجزائر منذ الاستقلال بكل اهتمام ، مما أدى إلى أخذ المرأة الجزائرية مكانتها في حركية المجتمع، مشاركة بذلك في كافة مسارات التنمية والتطور سواء على المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي،" ففي بداية الستينات لم يكن عدد التلميذات المقيدات في التعليم الابتدائي يتجاوز 300 ألف تلميذه و في الثانوي لم يتجاوز الألفين تلميذة ،أما في التعليم العالي فقد كان العدد بحدود 600 ألف طالبة فقط، لكن مع مرور الوقت شهد نظام التعليم في الجزائر تسارعا متنامي في عدد البنات المتمدرسات نتيجة النمو الديموغرافي من جهة و تحسن الظروف الاجتماعية و التعليمية من جهة أخرى.(51) حيث تشير إحصائيات وزارة التربية و التعليم إلى مدى التطور الحاصل في تعداد الملتحقين بمقاعد الدراسة في مختلف مراحل التعليم فقد قفز عدد التلميذات المقيدات في التعليم الابتدائي إلى أكثر من مليوني تلميذة مع مطلع التسعينات القرن الماضي،كما تجاوز عدد تلميذات مرحلة التعليم المتوسط نصف مليون تلميذة مع بداية الألفية الثالثة،بينما تعدى عدد الطالبات في التعليم الثانوي حوالي نصف مليون طالبة من إجمالي 1.2مليون طالب في الجامعة الجزائرية، لقد أولت الدولة الجزائرية عناية كبيرة للتعليم وجعلت ديمقراطيته و مجانيته واجبا أساسيا قامت علية المنظومة التربوية، حتى بلغ القيد في المدارس الابتدائية 99%بالنسبة للذكور و 96%بالنسبة للإناث عدد التلاميذ و الطلبة المسجلين بين 2010/2006(52).وفيما يخص النساء، فقد أصبحن يمثلن قطاعا واسعا من النخبة المثقفة في المجتمع الجزائري إذ يشكلن 61 بالمائة من الحاصلين على شهادات التعليم العالي حسب الإحصائيات الأخيرة المتوفرة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتمثل النساء أيضا 37 بالمائة في سلك القضاء و50 بالمائة من قطاع التربية و53 بالمائة في القطاع الصحي و32 بالمائة يتولين مسؤوليات سامية في الدولة، كما استفادت النساء من حماية خاصة من خلال ترسانة القوانين التي تحميهن من العنف.(53) وتمكنت المرأة الجزائرية من الالتحاق بالمدرسة الثانوية والجامعة وقد أدى تعلمها على إحداث تغير هام في وضعها ومكانتها داخل الأسرة والمجتمع فاستطاعت بذلك أن تحقق انجازات هامة، وأن تغير نظرة المجتمع إليها من كونها عنصر قاصر لا يصلح إلا للإنجاب وانجاز الأعمال المنزلية إلى اعتبارها عضو يلبي ضرورة اجتماعية واقتصادية . وبرهنت على قدرتها في أداء أدوار عديدة جمعت فيها بين عملها المنزلي كزوجة وأم ، وعملها كمواطنة تساهم في تنمية البلاد. فكانت هذه الخطوة – تعليم المرأة- بمثابة الانطلاقة الرئيسية في تحول وضع المرأة في الجزائر، لأن مواصلة الفتاة لتعليمها ثم تخصصها في المعاهد وأخيرا وصولها إلى المستوى الجامعي " كل هذا يؤدي إلى خلق وضعية اجتماعية ثقافية واجتماعية اقتصادية جديدة في البلاد، وضعية لها وزن في المجتمع الجزائري.(54) وتشير المعطيات الإحصائية إلى الإقبال المتزايد للمرأة الجزائرية على التعليم بمختلف مراحله الابتدائي، الثانوي والجامعي، وكذلك إلى تفوقها في كثير من الشهادات والتخصصات على الذكر. فحسب شهادات التعليم الأساسي، بلغت نسبة النجاح لدى الإناث سنة 2006 حوالي63.99 % مقابل 36.01 % للذكور، لقد عرفت مكانة المرأة الجزائرية تغيرا ملموسا من حيث المكانة والدور وذلك كنتيجة لتغيرات التي عرفتها المنظومة القيمية السائدة فبعدما كانت تهيأ منذ الصغر للوظائف المنزلية، وتحضر لتصبح زوجة، فوظيفتها ودورها الأساسي كان يتمثل في كونها أم وهو الدور الذي سيرفع من مكانتها الاجتماعية داخل الأسرة، وخاصة إذا كانت منجبة لذكور،عرفت بعد ذلك وبفضل التعليم و العمل تغيرا ملحوظا في الدور والمكانة حيث اكتسبت أدوار جديدة دون أن

يقضي بصورة جذرية على أدوارها التقليدية، فاستطاعت الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات وأصبح من الطبيعي تواجد المرأة وبشكل ، متزايد في الحياة العامة وفي المراحل التعليمية المختلفة وفي ميدان العمل أيضا[55]

2-2- 2-الوضعية السوسيو - مهنية للمرأة الجزائرية: يكاد يجمع أغلب الباحثين على دور العمل في التعبير عن مكانة المرأة في المجتمع، فالمرأة العاملة حسبهم هي أكثر أهمية و أكثر امتيازات من المرأة الماكثة بالبيت، فعمل المرأة و مساهمتها في النشاط الاقتصادي و الحياة العامة أصبح أكثر من ضرورة، بل حتمية لا بد منها و إذا كانت نسبة عمل المرأة الجزائرية و مشاركتها في الحياة العامة ضئيلة غداة الاستقلال فإن واقعها المهني عرف تغيرا ملموسا في المجتمع الجزائري الحديث، و لو أن هذا التغيّر كان بطيئا نوعا ما بفعل عوامل ثقافية تتعلق بتقاليد المجتمع.[56] **و** تؤكد الكثير من الدراسات على أن الحاجة الاقتصادية تمثل دافعا قويا لخروج المرأة للعمل و هذا لكسب قوتها بنفسها و قوت أسرتها و بالتالي يمكن القول أن خروجها كان لضرورة اقتصادية بهدف الاعتماد على ذاتها لإعالة نفسها و رفع مستوى معيشة أسرتها[57]، و لقد تبين من استفتاء **(بيدجون)** عام 1952 الذي أجرى على 3800 سيدة أن 75 بالمئة من هذا العدد يعملن من أجل مساعدة الأسرة، و مناقشة الدافع الاقتصادي لخروج المرأة للعمل ترتبط بالأساس الطبقي للأسرة فهناك من أكد على وجود حاجة مادية ملحة لذلك، وهنا لا يمكن الاستغناء عن عمل المرأة و هنا تبرز الحاجة إلى المال، و يرى البعض أن عمل المرأة لا يعتبر ضرورة قصوى و إنما يساهم من خلال ما تتقاضاه من عملها المأجور في تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة كما يعتبر العمل في حد ذاته قد طور شخصية المرأة و جعلها تكتشف نفسها و تشعر بأنها إنسان منتج و مفيد[58] و قد جاءت نتائج الدراسة التي قام بها **فاروق بن عطية** حول العمل النسوي دراسة ميدانية بالجزائر العاصمة سنة 1970 حيث وجد أن 61.5 بالمئة من العاملات كان دافعهن اتجاه العمل خارج المنزل لضرورة اقتصادية و الأكيد أنه من أهم مزايا عمل المرأة مساهمتها بقسط كبير في مساعدة الزوج على نفقات الأسرة و في دراسة **(يارو)**عام 1961 عن عمل الأم و تربية الأطفال في المدارس الابتدائية تبين من خلال نتائج الدراسة أن 52 بالمئة من الأمهات يعملن من أجل رفع المستوى الثقافي و الاجتماعي و الصحي لأفراد الأسرة و إذا كان العامل الاقتصادي يعتبر الدافع الرئيس و المبرر الأساسي لخروج المرأة للعمل خارج إطار الأسرة و المساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و التربوية لأفراد الأسرة فهناك من اللواتي ينظرن إلى عمل الخارجي بأنه يساهم في تنمية روح الإحساس بتقدير الذات و التحرر النسبي من قيود الزوج و ملء الفراغ[59] إن خروج المرأة للعمل وحصولها على دخل واكتسابها الخبرة والوعي سواء كان عملها هذا بسبب رغبتها الشخصية وتحقيق مكانة اجتماعية في المجتمع أو بسبب هدف اقتصادي لمساعدة الزوج في تلبية الحاجيات الأسرية أو للسببين معا، قد منح لها مكانة جديدة داخل الأسرة أثرت على تغيير وضعيتها ومكانتها كامرأة من منظور تقليدي إلى منظور حديث، أهّلها للخوض في ميادين شغل متخصصة كما وجدنا في عينتنا كالتعليم الطب، البحث العلمي الجيش، السياسية أو في مهن أخرى كالحلاقة، التجارة أو التنظيف. كذلك يمثل قوة مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي كيفية توجيه وتسيير بيتها، فهذه الثنائية، في المساهمة في الأسرة والمجتمع جعلت دورها محوريا فعّالا وتطلب منها مجهودات أخرى مضاعفة مقارنة مع المرأة الماكثة في البيت دون ممارسة أي نشاط إضافي لقد برز دورها داخل الأسرة من خلال مساهمتها بدخلها في رفع ميزانية الأسرة حيث لاحظنا مثلا من خلال النتائج المتحصل عليها أن من بين الأشخاص الذين يساعدون الزوج في مصاريف البيت هي الزوجة بنسبة مرتفعة بلغت28.1% مقارنة بالأبناء أو عائلة الزوج أو الأطراف الأخرى[60]. لقد قدر العدد الإجمالي للسكان في المجتمع الجزائري في جانفي 2007 بـــ 33.1 مليون نسمة منهم 16.934.472 امرأة (50.5% رجال و49.5% نساء)، وبلغت نسبة السكان النشطين 41.7% سنة 2008 من المجموع العام للسكان ونسبة العمالة 37% من مجموع السكان النشطين. أما نسبة العمالة النسوية فقد قدرت بنسبة 16,9% دون احتساب اليد العاملة النسوية في القطاع الفلاحي والقطاع غير الرسمي الذي يمتص أكثر من 51% من بين النساء النشطات مقابل 54% لدى الرجال، وقد ارتفعت نسبة النساء النشطات بشكل كبير خاصة خلال العشرية الأخيرة مقارنة بنسبة الرجال وقد كان للنمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث، أثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال

التشغيل. فحسب الدراسات المعدة في هذا المجال، أكثر من نصف الإناث العاملات لديهن مستوى التعليم الثانوي وأكثر، بينما لا تتجاوز هذه النسبة الربع لدى الذكور.ومن بين أهم خصائص عمل المرأة الجزائرية، هي ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التعليم والتربية: أكثر من 60% (سنة 2007)، والقضاء أكثر من 36.82% (جويلية 2008)[61]. إن أهم ما يميز عمل المرأة في المجتمع الجزائري هو انحصاره في قطاعات معينة على حساب أخرى، حيث يحتوي كل من قطاعات التعليم و الصحة و العدالة على النسبة الأكبر من النساء العاملات لذلك من الواجب ضرورة إعادة النظر في توفير فرص العمل المنتج كشرط لمساهمة المرأة فيه، لأن خروج المرأة للعمل و ممارستها أي نشاط ليس كافيا للقول أن المرأة في حالة عمل، باعتبار أن العمل هو كل نشاط منتج لذلك بات من الضروري توفير بعض البدائل الوظيفية لأداء المرأة للوظائف التي كرسها لها التاريخ الاجتماعي الطويل مثل توفير دور الحضانة، و رياض الأطفال، و مختلف الأجهزة الكهرومنزلية التي تساعدها على العمل المنزلي.[62] لقد لعب خروج المرأة للعمل، وتعليم الفتاة،وبلوغها مستويات نافست فيها الذكور خاصة على مستوى التعليم العالي، دورا بارزا في تشكيل النمط الجديد للأسرة، وتحديد أدوار المرأة فيها، وكما نافست المرأة الرجل في مجال التعليم فقد نافسته أيضا في مجال العمل فيبعض القطاعات، مثل الصحة، والتعليم خاصة، ممّا يعني مساهمتها على المستويين المباشر وغير المباشر في التنمية الشاملة للبلاد من خلال ولوجها عالم الشغل وفي كافة الميادين تقريبا. إضافة إلى هذا تغير مكانة، الطفل وأن كل هذه التغيرات مست حياة الأسرة بأي شكل من الأشكال وكذا العلاقات الاجتماعية بين أفرادها وحياتهم الخاصة و خاصة الزوج والزوجة والأطفال، وكذلك مست ما يعرف بقيم التضامن بين أفرادها و بين أفراد المجتمع القريب منها إضافة إلى قيم التكافل الاجتماعي الذي كان يحكم الأسرة الجزائرية و يعتبر من قيمها الأساسي.[63]

ثالثا-التغيرات السوسيو-ديمغرافية وتأخر سن الزواج: إن التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري كانت لها انعكاسات على الأسرة بصفة عامة و على مؤسسة الزواج من جهة و نسبة الخصوبة من جهة أخرى حيث أن التغيرات السكانية كانت نتيجة لتأخر سن الزواج و كيف انعكس هذا الأخير على الخصوبة في المجتمع الجزائري "فظاهرة الخصوبة لأي مجتمع كان، لا تحدث بمعزل عن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للأسرة فالمعتقدات و الأعراف و النظم السياسية كلها من شأنها أن تؤثر في مستويات و اتجاهات الخصوبة و كذا مواقف الأفراد تجاه سلوكهم الإنجابي، و الجدير بالذكر أن معظم المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية تؤثر على معدلات الخصوبة، من خلال تأثيرها على العوامل الوسيطية،فعلى على سبيل المثال نجد أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوجين و مشاركة المرأة في العمل و الإقامة في المناطق الحضرية قد تؤثر على تأخر سن الزواج و على استعمال وسائل منع الحمل و تخفيض معدلات وفيات الأطفال خاصة على الرضع منهم مما قد يخفض بدوره من معدلات الخصوبة، و بالتالي فان أي تغير على جميع المستويات داخل المجتمع الجزائري سوف يكون له تأثير على مستويات الخصوبة [64] و لعل واقع الإحصائيات الرسمية دليل على التغير الذي حدث لمكانة الاجتماعية للمرأة و الذي انعكس بالدرجة الأولى على سلوكها الإنجابي و خصوبتها ....." لأن زيادة فرص تعليمها جعلها أكثر وعيا بضرورة التحكم في الخصوبة، فالمرأة التي تقرأ و تكتب تختلف عن المرأة الأمية في حجم أسرتها و عدد أفرادها، و المرأة المتعلمة تعليما متقدما يختلف عن المرأة غير المتعلمة في سلوكها الإنجابي و حجم أسرتها، حيث تتعرض لعدة عوامل من تأخير في سن الزواج و تزايد فرص العمل و تغيير في الأفكار و الاتجاهات الجديدة"[65]أما بالنسبة للتغيرات السوسيوثقافية و على رأسها خروج المرأة للمجتمع عن طريق التعلم و مواصلة تعليمها الجامعي و حتى الدراسات العليا دفعها وبقوة على اقتحام عالم جديد و الحصول على وظيفة ذات أجر تعين به نفسها وأهلها وزوجها عند الحاجة، و هذا ما أكدته دراسة أعدها فليب فارغس"Philippe Fargues" حول انخفاض الخصوبة بالبلدان العربية ثبت أنه بالنسبة للفئة(25-34)سنة أن تحسن مستواهن التعليمي يؤدي إلى زيادة استعمال وسائل منع الحمل، لكنه يؤدي إلى انحصار في مستوى الرضاعة الطبيعية، أما بالنسبة إلى سن الزواج فان المستوى التعليمي المرتفع يؤخر

الزواج[66] و لعل الأرقام المخيفة لتأخر سن الزواج التي شهدها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، نتيجة للتغيرات و التحولات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية...إلخ، غيرت من الثقافة التقليدية التي حددت عمل المرأة في المجال الداخلي للمنزل و حددت مجال الرجل في العالم الخارجي قد تغيرات في الوقت الراهن حيث شهدت المرأة تغيرات هامة من حيث المكانة والدور، حيث أصبحت تسعى إلى إثبات ذاتها في المجتمع من خلال التعليم والعمل أولا ثم الزواج، وارتفاع مستواها التعليمي واستقلالها المادي غير من نظرتها نحو بعض السلوكات الاجتماعية وفي مقدمتها الزواج، بحيث تراجع هذا الأخير في سلم أولوياتها لحساب الدراسة والعمل و هذا ما أدى إلى تأخر سن زواجها وتسبب الطموح العلمي المتزايد لها في عنوستها وإقبال المرأة على التعليم والعمل لقي تشجيعا من طرف الأسرة وخاصة الأم التي أصبحت ترى ضرورة مواصلة البنت تعليمها الجامعي لتتحصل بذلك على السلاح الذي يحميها من تقلبات الحياة وقد انعكس الطموح المتزايد والاستقلال المادي بالسلب على بعض النساء بحيث تسبب في عنوستهن[67] و بالتالي انعكس كل هذا على معدل خصوبتها التي "تصل إلى القمة في سن الخامسة و العشرين و بعد ذلك تبدأ تقل تدريجيا حتى تصل سن اليأس و نتيجة لاضطراب الهرمونية التي تحدث في سن الإنجاب المتأخر تصبح نسبة الحمل في تناقص مستمر و بذلك تزيد نسبة العقم عند المرأة كلما اقتربت سن الأربعين[68]وفي هذا الشأن تؤكد أخصائية النسائية والتوليد الدكتورة رقية شكري أن تقدم العمر لدى المرأة يقلل من فرصها ألإنجابية مشيرة إلى أن أفضل المراحل العمرية للإنجاب تكون بين سن العشرين حتى الثلاثين عاما، حيث تبدأ فرصها بالتراجع بعد ذلك وتضيف شكري أن الفتاه بعد سن الـــخامسة والثلاثين تتضاءل فرصتها بالحمل ويترافق معه مخاطر على صحتها بسبب تراجع إنتاج البويضات، مشيرة إلى أن المرأة عندما تصل إلى سن اليأس وهو انقطاع الدورة الشهرية في عمر متوسطه الخامسة والأربعين، تتوقف المرأة عن الإنجاب.[69]إن تأخر سن الزواج يؤدي إلى تغيير في الهيكلية الديمغرافية للمجتمع الجزائري من حيث تفريغه من شبابه وارتفاع نسبة الكهولة، وتغير في طبيعة العائلة الجزائرية واتجاهها صوب العائلة النواتية، بالمقابل ساهمت بعض الظروف في تقلص فرص الرجال للعمل أمام العدد الهائل من النساء العاملات، فحدث خلل في الأدوار الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري، فالمرأة تريد التعلم و العمل و الرجل ليحقق استقلاله المادي يلزمه مدة من الزمن و بين هذا و ذاك فإن سن الزواج في تراجع مستمر بسبب ما فرضه التغير الاجتماعي على أفراد المجتمع الجزائري.

خلاصة:

يعد الزواج ظاهرة اجتماعية وركيزة أساسية تبنى عليها الأسر في مختلف المجتمعات، كما أنه ضرورة بيولوجية اجتماعية و نفسية يسعى لتحقيقها كل فرد لتحقيق المقاصد السامية لهذا الزواج، و نتيجة لارتفاع سن الزواج في الآونة الأخيرة تفشت ظاهرة تأخر سن الزواج بشدة في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري على وجه التحديد وأصبحت مشكلة تطرح نفسها و بشدة في المجال الاجتماعي و الديمغرافي و النفسي.. لما لها من أثار سلبية على المرأة و الرجل و المجتمع على حد السواء.إن التغير الواضح الذي طرأ على المجتمع الجزائري والذي تجاوزت آثره بنية الأسرة و البنية الزواجية على وجه التحديد مما نتج عنه ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الشباب بصفة عامة وتراجع نسبة الخصوبة و لعل هذا ما أكدته الكثير من الإحصائيات الوطنية و حتى الدولية و الكثير من التحقيقات الديمغرافية إن موجة التغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري والتي حطمت أغلب البنى التقليدية و منها بنية الزواج كان نتيجة لحركة التحضر و خروج المرأة للعمل المتزايد الذي مس المجتمع في الآونة الأخيرة.

- الملاحق :

الجدول رقم(1):يبين عدد سكان الجزائر من 1830إلى 1886

السنوات	السكان بالآلاف
1830	3000
1856	2496
1861	2737
1866	2656
1872	2134
1876	2417
1881	2842
1886	2287

Source : Ons,1981

الجدول رقم(2):يبين تطور عدد سكان الجزائر من 1891إلى1960

السنوات	السكان بالآلاف
1891	3575
1896	3781
1901	4089
1906	4478
1911	4741
1921	4923
1926	5151
1931	5588
1936	6201
1954	8775
1960	9602

Source : Ons,1981

الجدول رقم(3):يبين تطور عدد سكان الجزائر بعد الإستقلال

السنوات	عدد السكان بالملايين	السنوات	عدد السكان بالملايين
1926	10.23	1995	28.060
1967	12.56	1996	28.566
1977	17.10	1997	29.045
1987	22.82	1998	29.507
1990	25.022	1999	29.950
1991	25.646	2000	30.386
1992	26.276	2001	30.600
1994	27.496	2002	31.040
2002Source : Ons,			

الجدول رقم(4):يبين تطور عدد سكان الجزائر المقيمين و معدل الزيادة الطبيعية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السكان بالملايين	33481	34096	34591	35268	35978
الزيادة الطبيعية	595	634	663	690	731
معدل الزيادة الطبيعية	1.78	1.86	1.92	1.96	2.03
Source : Ons,Demographie Algerienne2010,N575,p1					

الجدول رقم(5): يبين المعدل العام للخصوبة حسب سن المرأة لسنة 2012 لكل ألف امرأة (Ons 2012)

سن النساء بالسنوات	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45
المعدل العام للخصوبة	11.8	94.9	155.7	151.9	129.1	53.6	7.4

- الإحالات والمراجع :

[1]- احسان محمد حسن(1981)، **العائلة القرابة و الزواج**، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر و التوزيع، ،ص25.

[2]- صالح حسن الداهري(2008)،**أساسيات الإرشاد ألزواجي و الأسري**، عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع،ص64 .

[3]- محمود حسن(1967)، **الأسرة و مشكلاتها**، ط3،بيروت: ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،ص155.

[4]- حليم بركات(2009)، **المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغير الأحوال و العلاقات**،ط2، بيروت: ،مركز دراسات الوحدة العربية،ص265.

[5]- نبيل صبحي حنا(1984)، **المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي-دراسات نظرية وميدانية**-القاهرة:دار المعارف للطباعة و النشر،،ص 114.

[6]- سناء الخولي(1993) ، **التغير الاجتماعي و التحديث**،مصر: دار المعرفة الجامعية، ص135.

[7]- عادل لمجاهد الشربجي(2001)، **المحددات الإجتماعية للنمو السكاني في اليمن-دراسةسوسيوتاريخية**-صنعاء: مركز التدريب و الدراسات السكانية، ،ص ص 89-90.

[8]- فوزية دياب(1980)،**القيم و العادات الاجتماعية-بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية-** ط2،بيروت: دارالنهضة العربية للطبعة و النشر،.ص246.

[9]-**نايف عودة البنوي، عبدالخالق يوسف الختاتنة(2000)، اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الزواج المبكر - دراسة ميدانية على طلبة الجامعات الأردنية-مجلة العلوم الإنسانية، 13(11)، الجزائر:جامعة منتوري، قسنطينة، ص ص47-88. على الخط:**90152/ https://www.asjp.cerist.dz/en/article **(تاريخ الزيارة:2019/08/29)**

[12]- جمان مجلي، **المرأة في البادية الأردنية**، عن الشبكة المعلوماتية www.thoriacenter.org/ تاريخ الإطلاع 2013/2/10 الساعة 10:30

[11]- جمانة مجلي،نفس الموقع.

[15]-عبد القادر مبارك(2008)،**المرأة السيناوية-تراث بدوي وواقع أسير**،القاهرة:المنظمة العربية للإصلاح الجنائي،ص75.

[13]- و ثائق المؤتمر الوطني الثاني للسياسة السكانية(1996)، **الأسرة و المسألة السكانية في اليمن**، صنعاء:بدون دار نشر ،ص24.

[14]- نفس المرجع ، ص60. /

[15]-بدون كاتب،**دور التكنولوجيا و انعكاساتها في نظم العائلة والقرابة و الزواج**،عن الشبكة المعلوماتية: thiqaruni.org/gena/تاريخ الإطلاع:2013/1/12الساعة10:30.

[16]- دينا جليل اسماعيل الربيعي، ، مرجع سابق، ص-ص 48-53.

[17]- Kouaouci Ali(1992) ,**Familles Femmes et contraception** : CENEAP, , Alger, PP 112-113.

[18]- رشود خريف، **خصائص المجتمعات البدوية**، جامعة الملك سعود، عن الشبكة المعلوماتية: faculty.ksu.edu.sa، تاريخ الاطلاع 15 /2014/12 الساعة 11:50ص ص 8-9.

[19]- Chault Claudine(1987), La **Terre les frères et l'argent, Stratégie familiale et production agricole en Algérie depuis 1962** , OPU, tom1, Alger. p204

[20]- صالح حسن الداهري،(2008)،**أساسيات الإرشاد ألزواجي و الأسري**،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،2008. ص 64 .

[21]- النجفي حسين بستان(2008)،ت:علي الحاج حسن،**الاسلام و الأسرة،دراسة مقارنة في علم الاجتماع الأسري** بيروت:مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ص119.

[22]- الساعاتي سامية حسن(1981)، **الاختيار للزواج والتغيير الاجتماعي** ، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص ص 306 – 335.

[23]- حسين بستان النجفي، مرجع السابق، ص 20.

[24]- المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية(1980)، **المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري** ،القاهرة:ص ص 146-147.

[25]- مركز المرأة العربية للتدريب و بحوث المراة العربية(1998)، **اتجاهات و احصاءات**، ، نيويورك:الامم المتحدة،ص11

[26]- عادل لطفي بدارنه، **واقع مشكلة العنوسة في المجتمع الأردني و أبعادها الاقتصادية**، عن الشبكة المعلوماتية :/www.women.jo/documents تاريخ الإطلاع: فيفري 2013.

[27]-عبد الحميد فراج(1975)،**الأسس الإحصائية للدراسات السكانية**،القاهرة:دار النهضة العربية،،ص 451.

[28]- يوسف كرباج،**الديموغرافيا والسكان**،عن الشبكة المعلوماتية: http://www.mondiploar.com تاريخ الإطلاع 2013/1/7،الساعة: 10:21،

[29]- **عياشي نور الدين(2000)، تطور المنظومة الصحية الجزائرية-مجلة العلوم الإنسانية، 31(02)، الجزائر:جامعة منتوري، قسنطينة، ص ص293-309. على الخط:**https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30812 **(تاريخ الزيارة:2018/03/15)**

[30]- عياشي نور الدين،المرجع نفسه،ص298.

[31]- عياشي نور الدين،المرجع نفسه،ص299.

[32]-الديوان الوطني للإحصاء(2000)،**تقرير اللجنة الوطنية للصحة و السكان**،ص18.

[33]-**POPULATION ET DEVELOPPEMENT EN ALGERIE(** 2000) CIPD+10, Décembre,p19

[34]- مؤشرات ديموغرافية، عن الشبكة الكعلوماتية:http://www.andi.dz/ar/demographie تاريخ الاطلاع مارس 2013**.**

***-: isf** المؤشر التركيبي للخصوبة

[35]- الديوان الوطني للإحصاء، المسح الجزائري حول صحة الأسرة (EASF) ،2002.

[36]- فتيحة بوروينة، **شبح الشيخوخة يزحف نحو المجتمع الجزائري**،عن الشبكة المعلوماتية:.http://abdelhak94 تاريخ الإطلاع:جانفي2013

[37]- فتيحة بوروينة،موقع سابق.

[38]-كريمة هادف،**تأخر سن الزواج ساهم في تراجع النمو الديموغرافي في الجزائر**،جريدة الفجر،عن الشبكة المعلوماتية: http://www.al-fadjr.com/newsتاريخ الإطلاع: فيفري2013 .

[39] - ليلى طيار، **بعد 50 سنة من الاستقلال اين يتجه المجتمع الجزائري**،عن الشبكة المعلوماتية: -http://www.akhersaa dz.com/news تاريخ الإطلاع: جوان 2013 الساعة10:30

[40]- ابراهيم الحيدري**(**2003)،**النظام الأبوي و إشكالية الجنس عند العرب**،بيروت:دار الساقي،،ص17.

[41]- عنصر العياشي(2008)،**إشكالية النظام الأبوي، الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الأبوية .. إلى الشراكة**" . مجلة "عالم الفكر"، المجلد: 36، العدد 3، يناير – ، ص ص 281- 325 عن الشبكة المعلوماتية http://anser-.socialcritique.blogspot.com

[42] - عنصر العياشي،المرجع نفسه،ص285.

[43]- احسان محمد حسن، ، مرجع سابق، ص 75.

[44]- عاطف وصفي(1977) ، **الثقافة والشخصية**، مصر: مطبعة أطلس للطباعة و النشر، ص 118.

[45] -عماري الطيب(2011)،**التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري و إشكالية الهوية،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية،3**(05) الجزائر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،.ص ص431-445 على الخط: 16294 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/ **(تاريخ الزيارة: 2014/04/20).**

[46] -مصطفى بوتفنوشت،مرجع سابق،ص38.

[47] -**كمال بوقرة(2009)،الأبعاد المعرفية للتغير القيمي في المجتمع الجزائري،مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية8(6)**،الجزائر،جامعة فرحات عباس،سطيف،ص ص 86-102 على الخط:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/ 39714 (تاريخ الزيارة: 2019/08/23).

[48] - عنصر العياشي،مرجع سابق،ص283.

[49]- احسان محمد حسن،نفس المرجع، ص 87.

[50] - فطيمة دريد(2009)،**ظاهرة التغير القيمي في الأسرة الجزائرية-دراسة ميدانية مدينة باتنة نموذجا، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية8(6)،الجزائر،جامعة فرحات عباس،سطيف،ص ص 86-102 على الخط:**39721 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/ **(تاريخ الزيارة: 23/08/2019).**

[51]- فيصل بوطيبة،عبد الرزاق بن حبيب(2010)، **المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة و الشباب في التنمية العربية** ، القاهرة: المعهد العربي لتخطيط، ،22-24مارس 2010، ،ص6.

[52]- وزارة التربية و التعليم المركز الوطني للإحصاء (2012).

[53]- جريدة الشروق(2008)، **تقرير التنمية البشرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي 28 بالمائة من الجزائريين أميون وانخفاض نسبة الوفيات،**

[54]-. Bourqia,Charrad(1996)**, Femme culture et société Au Maghreb**,moroco: Afrique orient,p127 .

[55] - فطيمة دريد،مرجع سابق.بدون صفحة.

[56] **- بلقاسم الحاج(2009)، النظام الأبوي الجزائري ومظاهر تغيّر المكانة الإجتماعية للمرأة ، مجلة إلكترونية صادرة بتصريح من وزارة الثقافة والإعلام -الإعلام الداخلي - برقم:- غ ع 1076 وتاريخ : 18 - 7- 1432 هـ**
http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1927

[57]- حسين عبد الحميد رشوان(2003)،**الاسرة و المجتمع**،مصر:مؤسسة شباب الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ،ص99.

[58]- زهير حطب(1976)، **تطور بنى الأسرة العربية**،بيروت:معهد الإنماء العربي،ص228.

[59]- محمود قرزيز،**التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري**،بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2007-2008،ص229.

[60] - صباح عياش:**المرأة ساهمت كثيرا في استقرار الأسرة الجزائرية وتحسين مستواها المعيشي**،عن الشبكة المعلوماتية http://sawt-alahrar.net/ تاريخ الإطلاع : مارس2014 .

[61]- التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين +15 إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ص15-18.

[62] - بلقاسم الحاج،مرجع سابق.بدون صفحة.

[63]- فطيمة دريد،مرجع سابق، بدون صفحة.

[64]- مروان مهداوي،**تأخر سن الزواج و علاقته بانخفاض معدلات الخصوبة في الوسط الحضري**،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا،جامعة فرحات عباس-سطيف،2010-2011 ، ص148.

[65]مصطفى المسلماني(ب-س)، **الزواج والأسرة**، الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،ص96.

[66]-مروان مهداوي،مرجع سابق،ص150.

[67]- بدون كاتب، **خلفيات تأخر الزواج بالجزائر**،عن الشبكة المعلوماتية:
http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200251/91177 تاريخ الإطلاع : 2015/11/18،الساعة9:30

[68]- بثينة العراقي(2008)،**العنوسة مخاطر و أسرار**، الجزائر: دار الرشيد للطباعة و النشر و التوزيع،ص 123.

[69]- روز نصر،**عانس توصيف اجتماعي جارح للمتأخرات في الزواج**،عن الشبكة المعلوماتية:
http://ar.ammannet.net/news/24161 تاريخ الاطلاع:20015/11/15،الساعة:10:30

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

رحيمة شرقي، محمد صالي، عمر طعبة ، (2020)، **التغيرات السوسيو-ديمغرافية في المجتمع الجزائري و انعكاسها على تأخر سن الزواج** ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد 12(01)/ 2020، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 57-74 .